خطط لاستحداث 3 آلاف منصب عمل وتحقيق شعار «صنع بلادي»

النسيج الجزائري.. العودة القوية

«النسيج الجزائري، العودة القوية»، شعار رفعته شركات النسيج الجزائرية لتعبر عن الإرادة القوية من طرف الحكومة والمصنعيين في رفع التحدي وإعادة بعث هذا القطاع، بعد غياب دام سنوات، وهذا من خلال بدء بعض الشركات الترويج لمنتوجاتها المحلية، من بينها شركة «تيسلاف»، «سونيتاكس» سابقا، التي تضم 17 مصنعا متواجدا في مختلف ربوع الوطن، لعرض منتوجاتها النسيجية تنافسية من حيث السعر والنوعية.

ياسمين بوعلي

أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة لإعادة بعث شعبة النسيج التي تريد منها تشجيع علامة «صنع بالجزائر» للاستجابة إلى الطلب الكبير على المستوى الداخلي ودعم الإنتاج المحلي أمام المنتوجات المستوردة. وهذا ما أكّده وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة السابق شريف رحماني، في تصريحات سابقة، أن صناعة النسيج ستعرف قريبا حركية جديدة، إنه سيتم إطلاق مشروع عصرنة القطاع الوطني للنسيج والألبسة، حيث أن هذا المخطط يهدف إلى بعث هذه الصناعة من خلال الشراكة مع مجمعات صناعية أجنبية، وقد سبق لوزير الصناعة السابق أن وقّع على اتفاقات شراكة تقوم على أساس تحويل التكنولوجيا، سيما مع المؤسسات التركية التي تحتل مكانة هامة في السوق الدولية، وذلك بغية إعادة بعث شعبة النسيج التي توظف آلاف العمال. وقد تم في أفريل الفارط التوقيع على عقدي شراكة بين المجمع العمومي للخياطة والألبسة والشركة التركية «رينجلسان» لإنتاج الألبسة الجاهزة ببجاية والنساجة بغليزان.

كما ستنتج الشركة الأولى التي مقرها بجاية وبالضبط بموقع الشركة الجزائرية للبذلة (ألكوست) ألبسة كالبدلات والمعاطف، فيما ستنتج الشركة الثانية الواقعة بغليزان بموقع شركة النساجة لواد مينة أدوات نسيجية مثل الألبسة الرياضية والقمصان الجوارب. كما وقعت شركة تسيير مساهمات الدولة-الصناعات التحويلية والمجمع التركي « تايبا» على اتفاق شراكة حول إنجاز مركب متكامل مخصص لمهن النسيج ضمن الحظيرة الصناعية الجديدة لمدينة غليزان، يقضي بإنشاء ثمان وحدات صناعية للنسيج والتفصيل ومركز أعمال ومدرسة تكوين في مهن النسيج والتفصيل و طب عقاري إقامي للمستخدمين. ومن المنتظر أن تنتج مصانع المركب الأنسجة ومواد التفصيل والألبسة الجاهزة وجميع أنواع المنتجات النسيجية.

وحسب المحترفين، شجّع غياب الاستثمارات في إنتاج أهم الألياف الاصطناعية المستعملة في الصناعة النسيجية استيراد مواد الألبسة والصناعة النسيجية من الصين وتركيا، على حساب الإنتاج الوطني. كما يعتبرون أنه ليس ثمة ما يجعل الجزائر تابعة إلى الأبد، لاستيراد هذه الألياف، سيما البوليستر والاكريليك والبوليأميد المنحدرين من النفط والغاز الطبيعي. وتعتبر الأوساط المهنية الجزائرية أنه حتى وإن لم تتمكن الجزائر من تصدير المنتوجات المصنعة يمكنها أن تنتج وتصدر المادة الأولى والألياف الاصطناعية نحو البلدان المجاورة، على غرار المغرب وتونس اللذين يعتبران من المستهلكين الكبار.

إستراتيجية صناعية محكمة ستُعرض للنقاش خلال اجتماع الثلاثية المقبلة

تسعى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات من خلال مضاعفة مبادراتها، إلى بعث الصناعة والمنتوج الصناعي والتقليص من تبعية الاقتصادية الوطني الكبيرة للمحروقات، ولبلوغ هذه الأهداف، تبنّت الوزارة استراتيجية صناعية ستُعرض للنقاش خلال اجتماع الثلاثية المقبل. وتقوم إحدى عناصر هذه الإستراتيجية على تبني قانون جديد حول الاستثمار ويهدف هذا القانون حسب تصريحات الوزير السابق إلى «تكريس الاستقرار المؤسساتي والقانوني، من أجل تأمين الاستثمارات الجزائرية والأجنبية في الجزائر، ويتزامن دخول هذا القانون حيّز التطبيق مع إدخال إجراءات جديدة تسمح بإيجاد مناخ أفضل للأعمال كما اقترحته اللجنة التي أنشئت من قبل وزارة الصناعة بهدف تحسين رتبة الجزائر في التقرير المقبل للبنك العالمي «تنفيذ الأعمال» «دوينغ بيزنس».

وأوضح الوزير السابق في هذا الصدد، أن الهدف من هذه السياسة الصناعية في أفق 2020 يتمثل في زيادة القيمة المضافة، وتقليص الواردات وزيادة الصادرات والتوجه نحو المناطق الداخلية للوطن «عدم الاعتماد فقط على الطلب العمومي، ولهذا الغرض، حددت بعض المؤسسات أهدافها على المدى القصير، من بينها الشركة الوطنية للمركبات الصناعية، التي تسعى إلى مضاعفة قدراتها الإنتاجية في آفاق 2017 ورفع حصصها في السوق بنسبة 80 بالمائة مقابل 20 بالمائة حاليا، حسبما أكده الرئيس المدير العام للمؤسسة، حمود تزروتي في جوان الفارط.

مخطط حكومي لاستحداث 3 آلاف منصب شغل في قطاع النسيج

تعد الشراكة مع مؤسسات أجنبية، على غرار الشركات الألمانية، من مفاتيح النجاح الذي يصبو إليه مسيرو هذه الشركة. كما تعد الشركة الوطنية للمركبات الصناعية شريكا، وكما أن المخطط الجديد يهدف لاستحداث3 آلاف منصب شغل في المخطط الشامل الذي سطرته الحكومة لإعادة بعث صناعة النسيج اعتبارا من سبتمبر القادم، سيكفل استحداث 3 آلاف منصب جديد. وهذا بالتوقيع على عقدين للمساهمين بين المجمع العمومي للخياطة والألبسة والشركة التركية «رينجلسان» لإنتاج الألبسة الجاهزة ببجاية والنساجة بغليزان، وهذا لتحسين «العلامة الجزائرية» من أجل الاستجابة لمتطلبات المستهلك، سيما الشباب، والتصدير نحو السوق الدولية علاوة على خلق مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة، تقدر بآلاف المناصب، ما سيسهم في تقليص نسبة البطالة. كما تحرص الحكومة في هدا المخطط على تكوين الموارد البشرية، وإنشاء مدارس متخصصة وإعادة تأهيل وسائل الإنتاج، بينما أكّد «عدنان كيسيسي» سفير تركيا بالجزائر أنّ «المؤسسات التركية ستنقل مهارتها في هذا المجال، وستساهم في تنمية فرع النسيج في الجزائر، حيث ستكون المنتوجات بعلامة جزائرية ذات نوعية وبأسعار معقولة».

وقال المسؤول التركي إنّ التعاون الجزائري- التركي خلال السنوات الاخيرة عرف تقدما ملحوظا من خلال المشاركات المتعددة لهذا البلد في المعارض الاقتصادية التي تحتضنها الجزائر، وهو ما يعكس الحضور الكبير للمنتوج التركي في الجزائر. وأنّ «المؤسسات التركية تبدي اهتماما بالغا بالسوق الجزائرية، من جانبه، قال «أحمد بن عياد» الرئيس المدير العام لمجمع الخياطة والألبسة أن الشركتين المختلطتين تكون ملكا بنسبة 70 بالمائة لشركة الخياطة والألبسة التابعة لشركة تسيير المساهمات- صناعات تصنيعية و30 بالمائة للشركة التركية وستدخل شركة بجاية حيّز التشغيل في سبتمبر المقبل. وأضاف بن عياد أنّ المشروعين سيكونان متبوعين خلال المراحل القادمة، بسلسلة أخرى من الوحدات الإنتاجية القائمة على أساس الشراكة الجزائرية التركية .

50 بالمائة من احتياجات السوق المحلية من الملابس في 2014

تعتزم الجزائر توفير 50 بالمائة من احتياجات السوق المحلية من الملابس مع بداية 2014، في حين أن المصنعين الجديدين سيباشران عملية التصدير نحو أوروبا وإفريقيا، وحتى أمريكا اللاتينية كمرحلة ثانية. كما أن شركة إنتاج الملابس العادية والجاهزة كالبدلات والمعاطف تعتزم تحقيق رقم أعمال قيمته 3.4مليار دج خلال السنة الأولى من النشاط لبلوغ 5 ملايير دج في حدود السنة الثالثة باستيعاب حوالي 2000 منصب عمل، في حين تعتزم الشركة المتموقعة بغليزان لإنتاج الملابس الداخلية والألبسة الرياضية والقمصان والجوارب تحقيق رقم أعمال يصل إلى 2.6 مليار دج خلال السنة الأولى من النشاط لبلوغ 5.2 ملايير دج في حدود السنة الثالثة باستيعاب حوالي ألف منصب شغل. ولم تتعدّ قيمة المبادلات التجارية بين الجزائر وتركيا في السنة الماضية سقف الأربعة ملايير دولار، وهو ما يعتبر رقما ضئيلا جدا مقارنة بالموارد المتاحة والتاريخ المشترك للبلدين المتقاربين جدا اجتماعيا وثقافيا.

مختصون يتوقعون أفاقا أفضل لصناعة النسيج

يتوقّع محترفو النسيج والجلود في الجزائر آفاقا أفضل لهذا الفرع، بفضل النتائج الإيجابية التي سجلها الفرع خلال الثلاثي الأخير من سنة 2012، حسب تحقيق للديوان الوطني للإحصائيات. فبالإضافة إلى تسجيل ارتفاع نشاط واستقرار عدد العمال، يتوقع صناعيو هذا الفرع «آفاقا أحسن» للمالية لرؤساء مؤسسات هذا القطاع.

تطويق لأوكار الجريمة والسرعة في التكفل بانشغالات المواطنين

40 ألف دركي و5 آلاف وسيلة متحركة و58 فوج سينو تقني و9 حوامات أمّنت موسم اصطياف 2013

في إطار تطبيق مخطط دلفين لموسم الاصطياف، أمّنت مصالح الدرك الوطني 259 شاطئ، أي 74٪ بالمائة من العدد الإجمالي لـ300 شاطئ مسموح للسباحة، فيما لم يستثن مجال المراقبة الـ164 شاطئ غير مسموح، من الحراسة.

تم تسخير إمكانيات بشرية ومادية للوحدات الإقليمية، تمثلت في 40000 دركي من بينهم 20076 دركي على مستوى 14 ولاية سياحية، 5436 وسيلة متحركة، 58 فوج سينو تقني و09 حوامات. وركزت الوحدات نشاطها المدعم بالوسائل المقحمة على الرفع من نوعية الخدمة باستهداف أوكار الجريمة عن طريق عمليات منظمة والسرعة في التكفل بانشغالات المواطن الأمنية، ونفذت الوحدات الساحلية خلال هذا الموسم الإصطياف في 151111 خدمة خارجية خصصت للمراقبة العامة، تأمين المحيط، زيارة وتفقد ومراقبة الأماكن العمومية ومراقبة طرق المواصلات عن طريق دوريات وسدود. وتمت خلال هذا الموسم وحدات الدرك الوطني للولايات الساحلية بتعريف 507.197 شخص و221.271 مركبة، تم خلالها توقيف 1197 شخص مبحوث عنه من طرف العدالة وحجز واسترجاع 22 مركبة، وعالجت في مجال الشرطة القضائية 5915 قضية وتوقيف 5014 شخص، أودع منهم 1770 الحبس المؤقت، أي بارتفاع نسبته 26 ٪ مقارنة بالسنة الماضية، أين عولجت 4711 قضية، منها 2117 قضية اعتداء على الأشخاص، أسفرت عن توقيف 1874 شخص، أودع منهم 388 الحبس المؤقت، و2330 قضية اعتداء على الممتلكات أدت إلى توقيف 1377 شخص، أودع منهم 520 الحبس المؤقت، أما في مجال شرطة الطريق وتنسيق النقل البري فتم رفع 96.349 مخالفة أي بارتفاع نسبته 184٪ مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، أين تم معالجة 33.916 قضية، ونفذت وحدات الدرك في إطار مداهمة أوكار الجريمة في هذا الإطار 376 مداهمة عبر أقاليم الولايات الساحلية، تم خلالها تعريف 169012 شخص و48758 مركبة، أسفرت عن توقيف 487 شخص وحجز واسترجاع 17 مركبة، مقابل قيام الأسراب الجوية لحوامات الدرك الوطني، السرب الجوي بالبليدة ، السرب الجوي بوهران والسرب الجوي بعنابة، خلال الموسم ذاته بـ146 طلعة جوية. امتد نشاط الدرك الوطني أيضا ليشمل مجال تأمين مختلف التظاهرات ذات الطابع الوطني، الجهوي والمحلي عبر كامل التراب الوطني، حيث غطت المصالح ذاتها 560 خدمة، 265 تتعلّق بالتظاهرات الثقافية، 173 بالتظاهرات الرياضية، 96 بالتظاهرات الاقتصادية و26 تخص التظاهرات الدينية، بتشكيل قُدر بـ8741 دركي و2160 مركبة، ومن بين هذه التظاهرات مهرجان تيمقاد الدولي بباتنة والطبعة التاسعة لمهرجان جميلة الدولي بسطيف. وفي مجال الاتصالات والعمل الجواري لتحسين نوعية الخدمة المقدمة للمواطن من خلال الخط الأخضر 10.55، تلقت الوحدات87.851 مكالمة هاتفية، أي بزيادة قدرها 08 ٪ مقارنة الموسم الماضي، تم التدخل الفوري في 7.286 حالة، أسفرت عنها نتائج إيجابية في 648 منها وتوقيف 120 شخص مشتبه فيه. **زين الدين زديغة**

وفاة 377 شخص وإصابة 5500 آخرين في 2994 حادث مرور

سجلت وحدات الدرك خلال موسم الاصطياف، 2994 حادث مرور، تسبب في وفاة 377 شخص وإصابة 5500 بجروح، بانخفاض بنسبة 04 ٪ من الحوادث، 04 ٪ الموتى و01 ٪ جرح، ويرجع هذا التراجع في عدد الحوادث، إلى قيام وحدات الدرك بـ 2244 عملية تحسيس اتجاه مستعملي الطريق، أي بزيادة بنسبة 91 مقارنة بالسنة الماضية، هذا من جهة، و تكثيف استعمال لأجهزة التقنية خاصة الرادارات، من جهة أخرى، أما عن الولايات الأكثر تعرضا لحوادث المرور، فهي الجزائر العاصمة بـ450، وهران331، الشلف 297، تيبازة 277، بومرداس 251، سكيكدة 228 وبجاية 219 حادث، وتشير الأرقام إلى أن العامل البشري هو المتسبب الرئيسي في وقوع الحوادث. **ز. ز**